

إستراتيجية الجزائر لتطوير الصناعات التقليدية: مقاربة نظام الإنتاج المحلي

Algeria strategy for the development of traditional industries: Approach the local production systemمنصورى حاج موسى¹ ، د. بوشري عبد الغنى²¹ المركز الجامعى ثمنراست - ثمنراست (الجزائر)، mansouri.hm@cu-tamanrasset.dz² جامعة أحمد دراية - أدرار (الجزائر)، Abd.bouchra@univ-adrar.dz

تاريخ النشر: 2020/06/30

تاريخ القبول: 2020/06/09

تاريخ الإرسال: 2020/05/03

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور نظام الإنتاج المحلي LPS في تطوير الصناعات التقليدية بالجزائر، وذلك من خلال عرض مسار تطور قطاع الصناعات التقليدية. والتطرق لبعض برامج الإنتاج المحلي التي خصصت لكل غرفة، من أجل تنسيق الجهود ودفع عجلة التنمية المحلية، وخاصة في إطار المناولة. والذي يعد شكل من أشكال التعاون يسمح لها بالمنافسة في الأسواق الدولية.

كلمات مفتاحية: نظام الإنتاج المحلي، الصناعات التقليدية، مقاولة الصناعة التقليدية.

تصنيفات JEL : D20, P40, L60

Abstract :

This study aims to highlight the role of the local production system in the development of traditional LPS in Algeria industries, through the presentation of the course of the development of traditional industries sector. And to address some of the local production programs allocated for each room, in order to coordinate efforts and push local development, especially in the context of handling. Which is a form of cooperation allows them to compete in international markets

Keywords: Local production system; Traditional industries; Traditional industry contractor.

JEL Classification Cods : L60, P40, D20.

المقدمة:

تم التوجه واستخدام لما يسمى بنظام الإنتاج المحلي (Local production system) لقطاع الصناعات التقليدية بهدف تنفيذ إستراتيجية التنمية وتنوع الاقتصاد، لما لهذا القطاع أهمية كبيرة لدى دول العالم، باعتباره يشكل النسبة الأكبر من بين المؤسسات الصغيرة والمتروضة، ويعتبر نظام الإنتاج المحلي شكلاً من أشكال التجمعات الصناعية، التي يهدف إلى إيجاد التعاون والتآزر فيما بين المؤسسات والحرفيين، وخاصة إذا تطور هذا التعاون وأصبح في شكل مناولة. والجزائر كغيرها من الدول عملت على وضع استراتيجيات تهدف إلى تطوير ودعم الصناعات التقليدية، مستفيدة من تجارب الدول الغربية في مجال التجمعات الصناعية كألمانيا وإيطاليا وغيرها، من أجل دعم عملية النمو الاقتصادي، وتحقيق رفاهية المجتمع.

ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

هل تطورت الصناعات التقليدية والتي كانت ضمن برنامج الإنتاج المحلي في الجزائر؟

فرضيات البحث:

يقوم البحث على فرضية وحيدة تمثل في وجود نظام إنتاج محلي فعال استطاع أن يساهم في تنمية وتطوير قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر.

أهمية البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث يمكن إبراز أهميته من خلال تزايد الاهتمام بالصناعات التقليدية لما لها دور في دفع عجلة التنمية المحلية. والتقليل من التبعية الاقتصادية.

منهجية البحث:

لمعالجة الإشكالية المطروحة تم استخدام النهج التاريخي في إظهار تطور قطاع الصناعات التقليدية، بالإضافة إلى المنهج الوصفي بخصوص مفهوم نظام الإنتاج المحلي. وواقع تطبيقه في الجزائر.

أهداف البحث:

على ضوء الإشكالية المطروحة، تهدف من خلال بحثنا لتحقيق جملة من الأهداف التالية:

- عرض لقطاع الصناعة التقليدية وأهم مراحل تطوره؛

- إبراز مفهوم نظام الإنتاج المحلي؛

- تقييم لإستراتيجية تطوير الصناعات التقليدية في الجزائر وفق منظور نظام الإنتاج المحلي.

الدراسات السابقة:

تناولت الكثير من الدراسات موضوع نظام الإنتاج المحلي وفي هذا الإطار يمكن ذكر بعض الدراسات على سبيل

المثال ما يلي:

- هدفت دراسة (شرفاوي و خوميجة، 2018) إلى معرفة الأهمية التي يكتسبها نظام الإنتاج المحلي في مجال تنمية الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أنه رغم اتخاذ مجموعة من البرامج بغية تنمية الصناعات

التقليدية والحرف إلا أنه لا يزال يعاني بعض الصعوبات على المستوى العملي أو الجانب التسويقي. وانه مطبق في بعض الولايات من الوطن.

- سعت دراسة (بن العمودي، 2012) إلى تحليل قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر والإستراتيجية الموضعية لتنميته، مع التركيز على آلية نظام الإنتاج المحلي. وتطرقت إلى تجرب دولية ناجحة. وعرض أهم مراحل تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف. وشملت الدراسة حرفيا النسيج التقليدي لمنطقة تقرت. وتوصلت الدراسة إلى وجود إجماعا وتأييدا كبيرين على تطوير نظام الإنتاج المحلي بهذه الحرفة.
- هدفت دراسة (بوشنافه و عادل، 2011) إلى معرفة دور أنظمة الإنتاج المحلية في تحقيق تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدول المغاربية، الجزائر، تونس، والمغرب. موضحة مزايا التي تتحققها هذه الأنظمة من تحديد وابتكار ووفرات الحجم. وتوصلت الدراسة إلى أن هذه الأنظمة سهلت لهذه البلدان من تحقيق ديناميكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- قامت دراسة (زيري و رحيم، 2015) بالبحث عن أهمية نظام الإنتاج المحلي ودوره في تنمية الصناعة المحلية، بالإضافة إلى التجربة الفرنسية خاصة في الجانب المتعلق بسياسية الأقطاب التنافسية. بهدف مواجهة تحديات العولمة والافتتاح الاقتصادي. واهتمت الدول المتقدمة بنظام التعاون بين المؤسسات في شكل شبكات متقاربة جغرافيا تدعمها منظمات وهيئات خاصة وعامة. إلا أن الدراسة لم تقدم إحصائيات حديثة حول المؤسسات التي انضمت إلى نظام الإنتاج المحلي.

1- قطاع الصناعة التقليدية ومراحل تطوره:

1-1- تعريف الصناعة التقليدية:

تعتبر الحرف والصناعات اليدوية أول وأهم عمل ظهر مع الإنسان، واستمر مع تطور النشاط الاقتصادي ووسائل الإنتاج، وأصبح قطاعا اقتصاديا يبرز إلى جانب قيمته التنموية بعد الحضاري للمجتمعات التي تشتهر به. والصناعة التقليدية هي: المهارة الخاصة أو القدرة على التفنن. ويقصد به كل نشاط إنتاجي أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي صناعة تقليدية، حيث يمكن ممارستها إما بشكل مستقر أو بالبيت أو بالتنقل، إما بشكل حرفي فردي أو عن طريق تعاونيات للصناعة التقليدية والحرف أو مقاولات للصناعة التقليدية والحرف (بولي، 2017، الصفحات 344-345).

وعرفتها منظمة اليونيسكو والمركز العالمي للتجارة، الصناعة التقليدية: "يقصد بالمنتجات الحرفية المنتجات المصنوعة من طرف الحرفيين إما حسرا باليد أو بمساعدة أدوات يدوية أو ميكانيكية، شرط أن تشكل المساهمة اليدوية للحرفي الجزء الأكبر من المنتج النهائي؛ هذه المنتجات تنتج من دون تحديد الكمية وباستخدام مواد أولية مأخوذة من الموارد الطبيعية المستدامة و تستمد طبيعتها الخاصة من سماتها المتميزة والتي يمكن أن تكون منفعية، جمالية، فنية، إبداعية، ثقافية، زخرفية، رمزية وهامة، تعكس وجهة عقائدية أو اجتماعية وهذا ما يجعلها تلعب دورا اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا" (بن صديق، 2013، صفحة 8).

وتعرف أيضا على أنها تلك الصناعات التي يقوم بمزاولتها فرد أو مجموعة أفراد لغرض إنتاج أو تصنيع منتجات حرفية من المواد الخام الأولية المتوفرة المحلية الطبيعية بالطرق التقليدية بهدف استخدامها في الاحتياجات اليومية للأفراد أو المنشآت أو لغرض الاقتضاء الدائم أو المؤقت. ويعتمد الحرف في عمله على مهاراته الفردية الذهنية واليدوية التي اكتسبها من تطور ممارسته

للعمل الحرفي باستخدام مواد في البيئة الطبيعية المحلية (بن حمودة، النظام الضريبي المحلي أسلوب فعال لدعم الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر، 2013، صفحة 13).

ويمكن تصنيف الصناعة التقليدية الصحراوية بالجزائر إلى (بروسي و بن صالح، 2016، صفحة 17):

- **المصنوعات الخشبية:** تعد من أهم وابرز الحرف اليدوية في الصحراء الجزائرية كالآلات الموسيقية، المودج، قدح الخشب، ...الخ.
- **المصنوعات الجلدية:** بعض الآلات الموسيقية الشكوة، الكربة، بعض الملابس الجلدية، المحفظ،...الخ.
- **صناعة النسيج:** الأواني، الألبسة التقليدية، البرنس، الخيمة، الزرابي،...الخ.
- **بالإضافة إلى** بعض الصناعات من النحاس والفضة والزجاج، الطين والفخار، والقماش، التي تبدع لوحات فنية رائعة من وحي الطبيعة الصحراوية.

1-2- مراحل تطور قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر:

المراحل الأولى (1962-1991):

يعود تاريخ الصناعات التقليدية إلى إنشاء مديرية الصناعة التقليدية بصورة الأمر رقم (025/62) المؤرخ في شهر أوت 1962، إذ تكفل بتطوير مؤسسات الصناعة التقليدية الحديثة أو التقليدية، وتشجيع الإنتاج الحرفي سواء الموجه إلى السوق المحلي أو السوق الخارجي، وخلال سنة 1963 تم إلحاق الصناعة التقليدية الفنية بوزارة الشباب والرياضة والسياحة التي تمارس صلاحياتها من خلال الديوان الوطني للسياحة (ONT)، كما تم إنشاء المكتب الوطني للصناعة التقليدية الجزائرية الذي حدّدت مهامه من خلال المرسوم (194-64) الذي صدر سنة 1964 إذ يقع على كاهله تحديد البرنامج العام لنشاط الصناعة التقليدية الجزائرية، وفي سنة 1965 تم إلحاق مديرية الصناعة التقليدية بوزارة الصناعة والطاقة في حين شهدت سنة 1971 إنشاء الشركة الوطنية للصناعة التقليدية (SNAT) بعد حل المكتب الوطني للصناعة التقليدية الجزائرية، أما في سنة 1982 أصدر قانون (12-82) المعديل بالقانون (16-82) المتضمن القانون الأساسي للحرفي، وفي سنة 1990 تم تحويل وصاية القطاع ليصبح تابعاً لوزارة السياحة والصناعة التقليدية بموجب المرسوم الرئاسي رقم (307-92) المؤرخ في 19 جويلية 1992 (نعمي و تواتي، 2017، صفحة 8)

المراحل الثانية (1992-2002):

عقب نهاية الثمانينيات عرف الاقتصاد الجزائري تحولات جذرية خاصة بعد ظاهر الضعف والجمود التي أبدتها سياسة التخطيط المركزي والتي أسفرت عن توجه السياسة الوطنية نحو اقتصاد السوق، هذا التحول رافقته تغييرات على مستوى البنية الاقتصادية بالانسحاب التدريجي للدولة من النشاط الاقتصادي أو على مستوى إعادة تنظيم أجهزة الدعم والتأطير، من ثم بدأت عملية التفكير الجدي في هيكلة وإعادة تأطيره بشكل يراعي خصوصياته لذلك شهدت هذه المخطة إصدار جملة من التشريعات وتحقيق مجموعة من الانجازات (بن العمودي، 2012، صفحة 78).

المحطة الثالثة 2003-2009:

تعتبر سنة 2002 نقطة فاصلة في تطور التشريع لقطاع الصناعة التقليدية والحرف، حيث تم إلحاقه بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يبرز الاهتمام بالدور الاقتصادي الذي يؤديه القطاع كفورة فعالة ومؤثرة في مجال الاستثمار وتوفير مناصب الشغل لامتصاص البطالة وإيجاد دخول جديدة للأفراد ومساهمة في التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل الوطني (بويلي، 2017، صفحة 348).

المحطة الرابعة 2010-2015:

تم سنة 2010 إلحاق قطاع الصناعة التقليدية والحرف بوزارة السياحة، وأصبحت تسمى بوزارة السياحة والصناعة التقليدية، وتعتبر هذه المرحلة مكملة للمرحلة التي سبقتها، حيث مكنت توصيات الملتقى الجهوة (أبريل 2011) والندوة الوطنية المنعقدة في 12 و 13 جوان 2011 من وضع إستراتيجية مستقبلية لتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف لآفاق 2020، فعرفت هذه المرحلة بتعزيز مكانة القطاع في الاقتصاد الجزائري أكثر من خلال دعم الحرفيين على الإنتاج الكمي والتوعي وتشجيع تحسين المهارات قصد الاستجابة للمعايير الدولية، ومن ثم تحقيق القدرة على تصدير منتجات الصناعة التقليدية والحرف، كما شهدت هذه المرحلة إدراج وزارة التهيئة العمرانية تحت وصاية وزارة السياحة والصناعة التقليدية سنة 2015 (بوجعفر و عقون، 2019، صفحة 181).

ترجم التدابير المسطرة المكانة المخورية التي يحتلها القطاع والمكانة التي يجب أن يصل إليها اعتبار دوره في دفع نسق النمو بالاعتماد على الميزات التفاضلية التي تتمتع بها الجزائر مثل موقعها الجغرافي وقربها من القوى الاقتصادية والأسواق الكبرى في العالم، وتفتحها على الخارج. وقد مكنت التوصيات المتبعة عن هذه اللقاءات من وضع الإستراتيجية المستقبلية لتنمية قطاع الصناعات التقليدية والحرف التي لا يمكن أن يتم إنجازها إلا من خلال مخطط عمل يساهم في تحقيق أهداف البلاد في تسريع نسق النمو وكسب رهانات في مجال الاستثمار والتشغيل (بن حمودة، 2016، وتحديات صناعة الزراعة التقليدية في الجزائر، 2017، صفحة 460).

1- دور الصناعة التقليدية في التنمية المحلية:

إن الصناعة التقليدية فن حماي وتراث حضاري له أبعاداً اقتصادية وثقافية عديدة المساهمة في التنمية المحلية ومن الأبعاد الاقتصادية ما يلي (عبد الجبار و حاجي، 2016، صفحة 51):

- تحسيد سياسة الاعتماد على الذات على المستوى المحلي حيث تعتمد الصناعات التقليدية على حشد الموارد والإمكانات المحلية من خامات ومهارات ومصادر تمويل محلية.
- المساهمة في التقليل من التبعية الاقتصادية التي تواجه اقتصاديات الدول النامية وتشجيع التصدير خارج المدروقات.
- تساهم في تغطية السوق والأنمط الاستهلاكية، ودعم الناتج الداخلي الخام، وخلق فرص عمل جديدة.

٤-١- المناولة و مقاولة الصناعة التقليدية:

تم إدراج مفهوم المؤسسة الحرفية لأول مرة في القانون ٨٢-١٢ في المادة ٥٤ منه والذي يعتبرها كل مؤسسة تستوفي شرط ممارسة نشاط غرضه الإنتاج أو التحويل أو التصليح أو الصيانة أو أداء الخدمات، فتخرج من مجال تطبيق هذا القانون كل مؤسسة يفوق استثمارها مليون دينار (بن عمار، ٢٠١٨، صفحة ٤١).

تصنف الصناعة التقليدية والحرف حسب النشاط الرئيسي الممارس إلى (فلاق و شكرин، ٢٠١٨، صفحة ٩٥):

- الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية؟
- الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد؟
- الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج الخدمات.

ومنه قطاع الصناعات التقليدية والحرفية يشمل عدد كبير من الأنشطة الممارسة في المجتمع بشكل فردي أو في شكل تعاونيات أو مؤسسات صغيرة بهدف إنتاج منتجات غالباً ما تكون بشكل يدوي ويمكن أن تكون هذه المنتجات موجهة للاستخدام اليومي للألبسة والأفرشة والأغذية، أو كتحف فنية وهدايا تذكارية أو على شكل خدمات كخدمات قطاع البناء، وهي تدر على أصحابها دخلاً.

في إطار ترقية المناولة والشراكة والتي تعد من أهم أشكال التعاون الصناعي أو التكامل الاقتصادي بين المؤسسات فهي جمّع العلاقات التعاونية التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر خلال مراحل العملية الإنتاجية، بوجبها تقوم منشأة مقدمة للأعمال بتوكيل منشأة أو أكثر تسمى منفذة الأعمال أو مناولة متخصصة لإنجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج طبقاً لعقد محدد مسبقاً وملزم للطرفين، والتي يبقى هذا النشاط الذي تقوم به هو نشاطها الأساسي.

وان المناولة في قطاع الصناعات التقليدية فإن الأمر يتعلق بمجموعة المؤسسات العمومية المعنية بترقية المناولة في القطاع الحرفـي، ولهذا الغرض قامت المؤسسات العمومية بتحديد مجالات الصناعات الصغيرة التي تخلت عنها الوحدات الصناعية، وكذا إدماجها ضمن برامج أنشطتها لمشاركة الحرفيـين في إنتاج التجهيزـات والأدوات ومعالجة المواد المصـنعة الضـرورية (درـبال و بن العـمودـي، ٢٠١٧، الصـفحـات ١١-١٢).

٢- آليات تطوير الصناعات التقليدية وفق منظور LPS:

٢-١- جذور نظام الإنتاج المحلي LPS:

تعود جذور نظرية نظام الإنتاج المحلي LPS (Local production system) إلى غوذج المنطقة الصناعية، مفهوم هذه الأخيرة تبلور بدوره من مصدرين متكملين، واحد نظري مستمد من أعمال ألفريد مارشال في أوائل القرن ١٩ عند معالجته للصناعات المتركرة بمناطق معينة كالتمرکز الصناعي حول حرفة الحبر بليون (فرنسا)، الفولاذ بكل من Sheffield و Birmingham بالمملكة المتحدة وكذا بـ Solingen بألمانيا؛ الآخر تجربـي مستمد من مجموعة دراسـات في سـنـوات السـبعـينـيات والـثـمانـينـيات تم إجـراـءـها عـلـى منـاطـق الـوـسـط والـشـمـال الشـرـقي لإـيطـالـيا من طـرف باـحـثـين إـجتماعـيين وإـقـتصـادـيين جـهـوـيين (بن عـيسـى و بن العـمودـي، ٢٠١٢، صـفحـة ٧).

ونجد أن تجمعات المؤسسات الصناعية وفق أنظمة للإنتاج المحلي، قد حققت نجاحاً كبيراً في عدة دول متقدمة أبرزها النموذج الإيطالي، كما سعت حكومات هذه البلدان إلى توفير مختلف المتطلبات الأساسية لدعم التجمعات الناشئة تلقائياً وكذا الحث على إنشاء أخرى جديدة، حيث توجد أمثلة كثيرة من البلدان الصناعية التي تؤكد بان مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة المتجمعة وفق أنظمة للإنتاج المحلي استطاعت أن تعزز من قدراتها التنافسية وتمكن من التموقع في السوق الدولية والتكيف مع تحديات المنافسة. ومن الدول التي نجحت فرنسا والمانيا (زبيري و رحيم، 2015، صفحة 66).

2-2-مفهوم نظام الإنتاج المحلي :

يعتبر نظام الإنتاج المحلي LPS أحد أشكال التعاون الوظيفي (التآزر)، هذا الأخير عبارة عن نمط تنسيق بين مجموعة من الخدمات والوظائف لعدد من المؤسسات بغية تحقيق اقتصاديات حجم ومن دون أن يكون هناك اندماج بين هذه المؤسسات المعاونة. من هذا المنطلق، يمكن تعريف نظام الإنتاج المحلي بأنه عبارة عن تشكيل من المؤسسات الصغيرة المتجمعة في فضاء حواري حول حرفة أو منتج، تتحفظ هذه المؤسسات بعلاقة فيما بينها ومع الوسط الاجتماعي والثقافي في موقعها، هاته العلاقات لا تأخذ الطابع الرسمي فقط بل هي غير رسمية أيضاً وتنتج خارجيات إيجابية بحمل المؤسسات، ويضيف أيضاً أن تخصص المؤسسات المشكلة للنظام لا يعني عدم إمكانية تواجد هيئات أخرى مرتبطة بها المؤسسات في نفس الوقت، فيمكن أن تنشأ أيضاً علاقات وثيقة مع مؤسسات كبيرة وتجمعات كبيرة ومؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بوشنافه و عبد الجبار، 2013، صفحة 26). وبعبارة أبسط هو مجموعة من المقاولين يجتمعون لتبادل الخبرات والتفكير معاً في المشاكل المشتركة بينهم أو التطلعات المتوجهة، بمساعدة منشط تعينه الغرفة للإشراف على هذه اللقاءات إلى جانب وجود مجموعة للتسيير (أيت سعيد، 2013، الصفحات 65-66).

2-3- برامج نظام الإنتاج المحلي LPS بالجزائر:

انطلقت برامج نظام الإنتاج المحلي LPS سنة 2007، و يعد برامج نظام الإنتاج المحلي كنمط تنظيم فعال يسهل تنظيم المقاولين (الحرفيين)، كتكوين جمعيات ولائية، تبادل المهارات والخبرات، تجمع الحرفيين لإنشاء جمع منفعة عامة، البدء في عمليات مناولة صغيرة ما بين المقاولين.

وفي هذا الشأن، هناك تعاون جزائري ألماني من خلال الاستفادة من تجربة المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي خاصة في مجال تطوير نظام المعلومات والتمويل المصغر وأنظمة الإنتاج المحلي ومرافقحة الحرفيين في تصدير منسوجات الزرافي. وبعد أربع سنوات من طرح الفكرة على الغرف، تم تحسيد 21 نظام للإنتاج المحلي انطلت في العمل (بن حمودة، النظام الضريبي المحلي أسلوب فعال للدعم الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر، 2013، الصفحات 36-37). فكرة البرنامج مستوحاً من تجربة ناجحة قامت بها الوكالة الألمانية بالبرازيل سنة 1990، فيما يسمى بالمستشار NUCLEUS، وهو عبارة عن نواة اتصال تسمح بتبادل الخبرات والأفكار بين الأعضاء ويسمح بتحديد هيكلة وتنظيم الطلب على الخدمات من الأسفل إلى القمة، وتحسين أداءات غرف الصناعة التقليدية وكذا الربط الشبكي بين هاته الأخيرة وباقى المرافق والمؤسسات العمومية والخاصة، كما له أهداف جمة يجنبها الحرفيون المنخرطون فيه والمتمثلة في إعانته الأعضاء على إنشاء تطوير، تعليم، وتكوين،

تحديث ورقي مؤساتهم، ويتمثل الحجم الأمثل للنواة الواحدة بين 12-30 مقاول (ایت سعيد، 2013، صفحة 66). ومن

برامج نظام الإنتاج المحلي في مجال الصناعة التقليدية والمتمثلة فيما يلي:

الجدول (1): برامج نظام الإنتاج المحلي LPS في مجال الصناعة التقليدية

الغرفة	برنامج نظام الإنتاج المحلي LPS
الاغواط	الصوف والسيج
غردابية ، أم البوادي	الزرابي
قثراست، باتنة	الخلي
تيارت	السرج
بجاية	الفخار
بشار	الترميل
الوادي	الجليس
جيجل	الجلود
قسنطينة	النحاس

المصدر: Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, SYSTEME DE

PRODUCTION LOCALE, sur le

site : www.mta.gov.dz (consulté le 04-06-2020)

وبعد ثلات سنوات من العمل على جمع اسم إنتاج حبيسي محسّن عاصي (بوشناقة و عادل، 2011، صفحة 14) وبعد ثلاثة سنوات من العمل على جمع اسم إنتاج حبيسي محسّن عاصي (بوشناقة و عادل، 2011، صفحة 14)

- تسويق منتوجاتها وطنيا ودوليا (جيجل) من خلال تنوع منتوجاتها بحيث قضت على مشاكل المتعلقة بالدبابحة بعد شراء مشترك لآلية حديثة، مما حرك عملية البيع محليا ثم وطنيا ثم دوليا (معارض مشتركة).
- القضاء على السلع المنافسة الأقل ثمنا في السوق بعد تمكن مؤسسات النظام الإنتاج المحلي من حل مشكلة التكاليف المرتفعة حالة الفخار بجاية.
- رفع تنافسية منتجي المحلي في باتنة بعد أن تمكن أعضاء نظام الإنتاج المحلي من الحفاظ على مصالحهم بعد خلق جمعية محلية لهم تمكن من امتلاك قوة التفاوض بشأن أسعار المادة الأولية في المركز بالعاصمة.

إحصائيات الصناعة التقليدية في الجزائر:

شهد قطاع الصناعات التقليدية في الجزائر خلال فترة 2015-2018، عدة تطورات وتغيرات. وهذا ما يوضحه

الجدول التالي:

الجدول (2): تطور الإنشاء السنوي للأنشطة حسب ميادين الشاط

إنشاء الأنشطة				المجال
2018	2017	2016	2015	
8999	7665	12073	21057	الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية
4433	4182	5066	5901	الصناعة التقليدية الحرفة للإنتاج المواد
13646	12587	19296	26461	الصناعة التقليدية الحرفة للخدمات
27078	24434	36435	53419	المجموع

المصدر: Ministère du Tourisme et de l'Artisanat

http://www.mtaf.gov.dz/?page_id=7256&lang=ar (consulté le 04-06-2020)

نلاحظ من الجدول رقم 2 أن إنشاء الأنشطة حسب ميادين النشاط شهد انخفاضاً خلال السنوات الأخيرة، ويعود ذلك للمشاكل التي يعاني منها الحرفيون ومن أبرزها عمليات الاستيراد العشوائي لهذه المنتجات وعدم توفير الحماية للمنتجات المحلية وانعدام الدعم المباشر وكذلك عدم تمكينهم من عقارات (الأنباء، 2019).

2-4- مزايا نظام الإنتاج المحلي:

لنظام الإنتاج المحلي عدة مزايا يقدمها للحرفي، من أهمها (بن عبد العزيز، 2017، صفحة 510):

- المنافسة الميدانية وتحسين القدرات الاقتصادية؛
- تنشيط عملية الاتصال بين المقاولين (الحرفيين)؛
- إنشاء شبكات تضامن وتعاون بين المتعاملين مع الربط بين العرف، الحرفيين والمؤسسات العامة والخاصة؛
- حامل لإستراتيجية فرعية مبنية على اقتحام جماعي للأسواق؛
- تطوير المؤهلات والكافئات المهنية والتسييرية؛
- قابلية خلق مؤسسات جديدة وتخصصات جديدة مع تطوير الموجودة منها؛
- تكوين بؤر للإبداع بالتفاعل مع التسريح المؤسسي؛
- الشراكة بين المتعاملين العموميين والخواص.

واختيار قطاع الصناعات التقليدية بالذات لإقامة أنظمة إنتاج محلية له مبرراته والتي يمكن إيجادها فيما يلي (بوشنافه و عادل، 2011، صفحة 13):

- أهمية مساهمة القطاع في إنتاج القيمة المضافة حيث يمثل القطاع ما قيمته 28% من الناتج المحلي الإجمالي.
- العدد الهام للحرفيين والمؤسسات الناشطة في الصناعة التقليدية.
- مساعدة نظام GTZ وهي المنظمة الألمانية التي تقدم المساعدة التقنية ضمن برامج التعاون.
- سهولة دمج أكبر عدد من العمال البطالين في المدن الصغيرة والأرياف في هذا النشاط نظراً لمردوده الكبير حيث لا يتطلب رأس مال كبير.

2-5- نقاط ضعف قطاع الصناعة التقليدية:

تتمثل أهم نقاط ضعف التي يعاني منها قطاع الصناعة التقليدية فيما يلي (آيت بشير و لعیدانی، 2016، الصفحات 64-65):

- اقتصر المساعدة التقنية والمالية في مجال الحرف التقليدية والفنية التي لا تمثل سوى نسبة 15% من المسجلين، في حين أن الميادين الأخرى تمثل أعلى نسبة من التسجيلات، بحيث تبلغ حصة حرف الخدمات 55% وحصة حرف إنتاج المواد 30%.
- عدم الاعتراف القانوني ببطاقة الحرفي في قانون الصفقات العمومية إلا للصناعة التقليدية الفنية.

- نقص كفاءة غرف الصناعة التقليدية والحرف واعتمادها على الإدارة المركزية بالإضافة إلى الصراعات الشائنة بين المنتخبين الممثلين للحرفيين والإدارة.
- عزوف الحرفيين عن إقامة تعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية بالرغم من المزايا الكثيرة التي تمنحها لهم.
- يضطر أغلبية الحرفيين إلى العمل في محلات تبعد فيها الشروط الملائمة سواء من حيث السماحة أو من حيث الموقع الجغرافي وذلك لارتفاع الكبير في قيمة الإيجار.

يحتاج تطبيق نظام الإنتاج المحلي إلى معرفة خاصة في الشؤون الاقتصادية، قصد تسهيل ما يلي (شيبان، 2009، صفحة 129):

- تنمية التعاون ما بين المؤسسات التي تنشط في نفس نشاط الحرف المرغوب.
- ربط المياكل والمؤسسات التي تدعم النشاط الحرف.
- وضع مخطط عمل وإستراتيجية مشتركة.
- تمويل وتطبيق البرامج الجماعية المقررة من طرف النظام التنموي المحلي.

فالمؤسسات الصناعية المتقاربة جغرافياً المتعاونة والمنافسة فيما بينها في آن وقت، تدفع بعضها البعض إلى حتمية الإبداع والابتكار للمحافظة على بقائها وزيادة تنافسيتها، وإن اغلب تلك المفاهيم أو المقاربات تتجه نحو عملية التنمية الأخلاقية وفق شروط الدعم، التنظيم وكذا الرقابة والتوجيه (زبيري و رحيم، 2015، صفحة 78).

2-6- شروط نجاح نظام الإنتاج المحلي:

حتى ينجح هذا النظام في تحقيق أهدافه، ويطبق في مختلف ولايات الوطن لابد من توافر مجموعة من الشروط والتي من أهمها (شرفاوي و خوميحة، 2018، صفحة 8):

- الإرادة السياسية والإستراتيجية للمتعاملين في هذا النظام خصوصا فيما يتعلق بتوفير البيئة المؤسساتية الالازمة، تكوين فريق يقوم بالتشييط ووضع استراتيجيات وإعداد دراسات.
- وجود هيكل تنشيط وتنسيق محترف مهمته القيام بالوساطة بين مؤسسات النظام وباقى الأعوان المشاركين في تنميتها ويشترط في هذا الهيكل امتلاكه لاستقلال نسبي في اتخاذ القرار وقدرا على اتخاذ قرارات إستراتيجية.
- الالتزام القوي من طرف الحرفيين المندرجين داخل النظام بنصوص العقد الذي يربط بينهم.
- وجود عدد كاف من المؤسسات لتمثيل الكتلة الحقيقة.
- العقد الذي يربط مختلف الأطراف ويسهل وضع البرامج المادفة لتطوير المؤسسات.

الخاتمة:

سعت جهود الحكومة الجزائرية إلى تنمية الصناعات التقليدية وفق مقاربة نظام الإنتاج المحلي والذي انتهجه كثير من الدول، بهدف تحقيق التعاون والتآزر بين الحرفيين. للوصول إلى تحقيق متوج يسمح بالمنافسة في الأسواق الدولية. إلا أن الصناعات التقليدية لا تزال تواجه مشاكل عديدة كعدم توفر بيئة مناسبة للحرفيين لإبراز مؤهلاتهم. وعدم قدرة منتجات الصناعات التقليدية المنافسة على المستوى العالمي لارتفاع تكاليفها. لذا على غرف الصناعات التقليدية بذل المزيد من الخطط والتعاون المشترك لتنشيط الصناعات التقليدية الصغيرة.

وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- هناك تنوع لنشاط الصناعة التقليدية في الجزائر كصناعة الجلد، الفخار،... الخ.
- لا تزال الصناعة التقليدية في الجزائر تمارس على مستوى الأفراد وليس كمؤسسات صغيرة. وعلىه لابد من ترقية وتنظيم قطاع الصناعة التقليدية وتشجيع الحرفيين على الاندماج في نظام الإنتاج المحلي للاستفادة من مميزاته حتى يرقى المنتوج المحلي إلى العالمية.

المصادر والمراجع:

1. أحمد بوشناف، و سهيلة عبد الجبار. (2013). دعم وترقية مقاولة الصناعات التقليدية والحرف بالجزائر. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية ، 2، الجزائر.
2. أحمد بوشناف، و فاطمة الزهراء عادل. (2011). أنظمة الإنتاج المحلية ودورها في تحقيق تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – حالة الصناعات التقليدية في الدول المغاربية. آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق. جامعة بسكرة.
3. آسيا شبيان. (2009). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية. مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر.
4. حليلة بن العمودي. (2012). إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر في الفترة 2003-2010. جامعة ورقلة، الجزائر.
5. حكيمة نعيمي، و خديجة تواتي. (2017). واقع المقاولاتية النسوية في مجال الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر. المقاولاتية والإبداع والإقليمي . جامعة فاس، المغرب.
6. سكينة بويلي. (2017). دور قطاع الصناعة التقليدية في التنمية الاقتصادية ولاية باتنة نوذجا. مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، 8 (13)، الجزائر.
7. سمية دربال، و حليلة بن العمودي. (2017). سياسة دعم المؤسسات الحرفية في الجزائر. إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. جامعة الوادي، الجزائر.
8. سهام بن عمار. (2018). النظرة التعريفية للصناعات التقليدية والحرفية مع الإسقاط على الجزائر. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية ، 7 (1)، الجزائر.
9. سهيلة عبد الجبار، و كريمة حاجي. (2016). واقع الصناعة التقليدية الجزائرية بين قصر النظر التسويقي وتحديات المنافسة. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال ، 2 (1)، الجزائر.
10. عائشة شرفاوي، و فتحية خوميحة. (2018). نظام الإنتاج المحلي كآلية لتنمية الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر . السياحة الداخلية في الجزائر، واقعها وسبل تطويرها. جامعة البويرة.

11. عز الدين زبيري، و حسين رحيم. (2015). نظام الإنتاج المحلي كآلية للتنمية الصناعية المحلية قراءة في التجربة الفرنسية لسياسة الأقطاب التنافسية. *مجلة الاقتصاد الصناعي* ، 5 (1)، الجزائر.
12. علي فلاق، و محمد شكرىن. (2018). استخدام الانترنت لترقية الصناعات التقليدية والحرفية. *مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية* ، 6 (1)، الجزائر.
13. فطيمة بن عبد العزيز. (2017). آليات دعم الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر. *مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية* ، 6 (2)، 497-520.
14. فوزي ايت سعيد. (2013). دور غرف الصناعة التقليدية والحرف في ترقية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر. *مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية* ، 2، الجزائر.
15. فوزية بروسلی، و كريمة بن صالح. (2016). دور الصناعات التقليدية في الترويج للسياحة الصحراوية الجزائرية. *مجلة التنمية الاقتصادية* (1)، الجزائر.
16. ليلي بوحديد، و شراف عقون. (2019). واقع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر وآليات ترقيتها. *مجلة ميلاد للبحوث والدراسات* ، 5 (1)، الجزائر.
- 17.ليندة ايت بشير، و نعيمة العيداني. (2016). تشخيص واقع قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر. *مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية* ، 5 (1)، الجزائر.
18. محبوب بن حمودة. (2013). النظام الضريبي المحلي أسلوب فعال لدعم الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر. *مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية* ، 2.
19. محبوب بن حمودة. (2017). واقع تحديات صناعة الزربية التقليدية في الجزائر. *مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية* ، 6 (2)، الجزائر.
20. محمد المهدى بن عيسى، و جليلة بن العمودي. (2012). إستراتيجية تنمية المؤسسات الحرفية في الجزائر، نظام الإنتاج المحلي SPL استراتيجيات التنظيمية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. جامعة ورقلة، الجزائر.
21. نوال بن صديق. (2013). التكوين في الصناعات والحرف التقليدية بين المحافظة على التراث ومطلب التجديد. جامعة تلمسان، الجزائر.
22. وكالة الانباء. (15 اكتوبر, 2019). بومرداس: ضرورة استحداث صندوق وطني لدعم الصناعة التقليدية. وكالة الانباء الجزائرية.